

إِتْحَافُ النَّبِيلِ

فِي

أَنَّ صَالِحاً الْعُصَيْمِيَّ يُقَلِّدُ لِلْعُلَمَاءِ بِلاَ حُجَّةٍ
وَلَا دَلِيلٍ

دراسة أثرية علمية منهجية في أن: «صالحاً العُصَيْمِيَّ» يُقَلِّدُ وَيَتَّبِعُ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ بِلاَ حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ؛ بَلْ يَأْخُذُ بِزَلَّاتِهِمْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمْ، فَوَقَعَ فِي التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى الْمُحَرَّمِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَلَا بَدَأَ، فَقَدْ قَالَ «الْعُصَيْمِيَّ» بِمَشْرُوعِيَّةِ الدُّعَاءِ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ مُقَرَّباً بِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ مُقَلِّداً مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

تَأْلِيفُ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْفَرَيْفِيِّ الْأَثَرِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حرقٌ وبركانٌ

فِي قَمْعٍ «الْمُتَنَصِّبَةِ» أَمْثَالُ «الْعُصَيْمِيِّ»

قَالَ الْعَلَامَةُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رحمته: (الَّذِي لَا يَهْتَمُّ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ لَا يُوثِقُ بِعِلْمِهِ،
وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ فِي مَحَاضِرَتِهِ خَمْسَةُ آلَافٍ أَوْ أَكْثَرُ، لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ،
يَعْتَبَرُ حَاطِبٌ لَيْلٍ ...).^(١) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى «الْعُصَيْمِيِّ»، وَلَا يُوثِقُ بِعِلْمِهِ، وَلَا يُعْتَرُ بِكَثْرَةِ الْحُضُورِ
عِنْدَهُ، فَانْتَبَهْ.



(١) وانظر: «فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ» فِي «التَّوَاصِلِ الْمَرْثِيِّ» بِعَنْوَانِ: «الَّذِي لَا يَهْتَمُّ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ لَا يُوثِقُ بِعِلْمِهِ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَصَفٌ، وَخَسَفٌ

المدعو: «صالح بن عبد الله العصيمي» ليس من العلماء

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩): (وَإِذَا كَانَ الْمُقَلِّدُ لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ^(١)). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «مُخْتَارَاتٍ مِنْ إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ص ٩): (أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» (ص ٢٤٤): (فَالْمُقَلِّدُ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ إِنَّمَا هُوَ حَاكٍ فَقَطْ، يَحْكِي قَوْلَ غَيْرِهِ، الْعَالِمُ هُوَ الَّذِي يُفْتَشُّ عَنْ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا مُجَرِّدٌ أَنْ يَأْخُذَ كِتَابًا: «زَادِ الْمُسْتَفْتِي» - مَثَلًا - أَوْ غَيْرَهُ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ، وَيُفْتِي بِحَسْبِهِ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ). اهـ

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: «نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ» [الأنعام: ٨٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ» [المجادلة: ١١].

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ»
(ص ١٠٨٧): (وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي: الْمُقَلِّدَةَ - لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا حَكَى
الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ: أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ» (ج ٢
ص ٦٤٢): (وَقَدْ تَقَدَّمَ حِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ، وَبَيَانُ أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ، وَقَدْ حَكَى أَيْضًا أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ). اهـ
قُلْتُ: وَ«الْعُصَيْمِيُّ» هَذَا مُقَلِّدٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِي التَّقْلِيدِ الْمُحَرَّمِ الْمَذْمُومِ، فَهُوَ
لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ.

* وَقَدْ بَيَّنَّا جَهْلَهُ فِي:

(١) التَّفْسِيرِ وَأُصُولِهِ.

(٢) وَالْفِقْهِ وَأُصُولِهِ.

(٣) وَالْحَدِيثِ وَأُصُولِهِ.

(٤) وَالْمَنْهَجِ وَأُصُولِهِ.

وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا سَبَقَ، وَكَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٩٣): (قَالُوا:

وَالْمُقَلِّدُ لَا عِلْمَ لَهُ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

فِي

أَنْ مَنْ أَفْتَى بِحُكْمٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَيُبَيِّنَ صِحَّتَهُ، وَيُثَبِّتَ
ذَلِكَ

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رحمته الله فِي «الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ» (ج ٤ ص ٧٩):

(إِنَّ عَلَيَّ مَنْ نَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَنْ يُصَحِّحَ مَا نَسَبَ، وَمَا ادَّعَى، وَيُثَبِّتَهُ
بِطَرِيقٍ تَثْبُتُ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَإِلَّا فَمَجْرَدَ الدَّعْوَى لَا يُفِيدُ، وَلَا يُجْدِي، وَلَوْ فُتِحَ هَذَا
الْبَابَ، وَأُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَذَهَبَتْ أَحْكَامُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وَادَّعَى كُلُّ مُخَالَفٍ مَا
يَنْصُرُ دَعْوَاهُ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ:

لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ أَحَدٍ بِلَا بُرْهَانٍ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «التَّبْدِ» (ص ١١٤): (والتَّقْلِيدُ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ أَحَدٍ بِلَا بُرْهَانٍ، وَبُرْهَانُ ذَلِكَ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ» [الأعراف: ٣]. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ» (ص ١٠٨٧): (وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا التَّقْلِيدِ الْمُحَرَّمَ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ، وَالْمَعْرِفَةَ بِالْعُلُومِ؛ وَيُصَنِّفُ التَّصَانِيفَ فِي الْحَدِيثِ وَالسُّنَنِ!، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَجِدُهُ جَامِداً عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، وَيَرَى الْخُرُوجَ عَنْهَا مِنَ الْعِظَائِمِ!). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٣٤٣): (عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ بِالْحَقِّ وَأَنْ تَتَّبِعَ الْحَقَّ إِذَا ظَهَرَ دَلِيلُهُ، وَلَوْ خَالَفَ فُلَانًا، وَعَلَيْكَ أَنْ لَا تَتَّعَصَبَ، وَتُقَلِّدَ تَقْلِيداً أَعْمَى). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْفِتَنِ» (ص ٥): (الإِسْلَامُ دِينٌ صَحِيحٌ لَهُ أَصُولٌ، لَهُ قَوَاعِدٌ، لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّمِهَا، وَأَنْ نَعْرِفَهَا، لَا نَأْخُذَ الْإِسْلَامَ بِالتَّقْلِيدِ، أَوْ قَوْلِ فُلَانٍ، أَوْ قَوْلِ فُلَانٍ، بَلْ نَأْخُذُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ بِالتَّعَلُّمِ، وَلَيْسَ بِالْقِرَاءَةِ أَنَّكَ تَقْرَأُ عَلَى نَفْسِكَ لَا تَعْلَمُ عَلَى الْعُلَمَاءِ). اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

الْعِبْرَةُ بِالذَّلِيلِ

وَمَا لَا يُوَافِقُ الذَّلِيلَ لَا نَعْمَلُ بِهِ وَإِنْ قَالَ بِهِ أَهْلُ الْأَعْتِبَارِ

وَلَا يُفِيدُ فِعْلًا: «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» فِي اعْتِمَادِهِ عَلَى آرَاءِ الرِّجَالِ فِي الْأَحْكَامِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالذَّلِيلِ، وَمَا لَا يُوَافِقُ الذَّلِيلَ لَا نَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ قَالَ بِهِ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا غَفَلَ عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ «الْمُتَنَصِّبَةِ»، وَ«الْمُتَعَالِمَةِ»، وَ«الْمُقَلِّدَةِ».

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ١٠٠): (وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَكُتِبَتْهُمْ عِنْدَنَا، فَنَعْمَلُ بِمَا وَافَقَ النَّصَّ مِنْهَا، وَمَا لَا يُوَافِقُ النَّصَّ، لَا نَعْمَلُ بِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٤ ص ٢١٥)؛ وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى مَنْ اتَّهَمَهُ بِعَدَمِ الْأَخْذِ بِأَقْوَالِ الْمَشَائِخِ الَّذِينَ خَالَفَهُمْ: (وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ مَنْ أَنَّ مَشَائِخَنَا الْمَرْضِيَّينَ كَانُوا يَفْعَلُونَهَا.

فَلِنَعْمَ الْمَشَائِخُ مَنْ ذَكَرْتُمْ، وَإِذَا كَانُوا عَلَى سُنَّةِ مَأْثُورَةٍ فَنَرَجُو اللَّهَ تَعَالَى الَّذِي بِيَدِهِ الْفَضْلُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِالْهِدَايَةِ إِلَيْهَا، وَيُوفِّقَنَا لِلْعَمَلِ بِهَا، وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهَا فَإِنَّا لَهَا طَالِبُونَ، وَلِمَا تَقْتَضِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّبِعُونَ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ اعْتِرَاضِ بَعْضِ النَّاسِ عَلَيَّ:

فَإِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَنِي الصَّبْرَ عَلَى مَا يَقُولُونَ، وَأَنْ يَرْزُقَنِي وَإِيَّاكُمْ الثَّبَاتَ عَلَى الْحَقِّ، وَيَجْعَلَنَا مِمَّنْ لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَأَنْ يُبْعِدَنَا عَنْ طَرِيقِ مَنْ إِذَا أُوْذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: فَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِفَتَاوَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالنَّقْلِ عَنْهُمْ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ نَزِيلُ الْمَدِينَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَحْكِيمِ النَّاطِرِ فِيمَا جَرَى مِنْ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ أُمَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ» (ص ٧١): (فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الْمَشَايخِ إِنْ لَمْ يَصَحْبَهُ دَلِيلٌ نَقْلِيٌّ عَنِ الشَّارِعِ، سَوَاءٌ كَثَرَتْهُمْ وَقَلَّتْهُمْ، وَسَوَاءٌ قَالُوا أَوْ لَمْ يَقُولُوا، أَمْ تَرَ كَثْرَةَ مَشَايخِ أَهْلِ الْكُتَابَيْنِ الَّذِينَ أَحَدَثُوا أَشْيَاءَ لَمْ تَكُنْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ كَثْرَتَهُمْ حُجَّةً لَهُمْ، بَلْ ذَمَّهُمْ وَعَابَهُمْ فِيمَا صَنَعُوا، وَأَنْزَلَ فِي حَقِّهِمْ شَرًّا مَا أَنْزَلَ؛ فَوْضِيْفَةُ الْمَشَايخِ وَالَّذِي عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا رَبَّانِيَيْنِ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ مَا عَلِمُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَيْسَ لَهُمْ التَّشْرِيْعُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ دَعَاؤُهُ مَا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَرِ.

وَإِنْ قَبْلَهُ مِنْهُمْ جَاهِلٌ بِجَهْلِهِ فَلَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ مِنَ الْجَاهِلِ ذَلِكَ الْعَمَلُ؛ بَلْ عَلَيْهِ وَرْزُهُ وَعَلَى شَيْخِهِ مِثْلَاهُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُبْتَدَعٌ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمَلَهُ النَّاسُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ٢٨): (فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِالذَّلِيلِ أَنْ يَتَّبِعَ الدَّلِيلَ، وَلَوْ خَالَفَ مَنْ خَالَفَ مِنَ الْأُمَّةِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ٤٦): (نَأْخُذُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَالْفُقَهَاءِ مَا وَافَقَ الدَّلِيلَ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَنَتْرُكُ مَا خَالَفَ الدَّلِيلَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢): (وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى

عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقاً، وَأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ ظَنُّ مَرْجُوحٌ،
وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً لَا فَرْقَ بَيْنَهَا إِذْ الْكُلُّ
شَرْعٌ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُغْنِي عَنِ الضَّعِيفَةِ

اعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِبَطَاعَتِهِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ:

فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ مُطْلَقاً، وَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ عَمَلَ بِهِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ^(١)

بِشُرُوطٍ^(٢) (٣)

(١) وَهُوَ عِنْدَ عَدَدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَا يُنْتَفَتُ إِلَيْهِمْ، لِمَا سَبَقَ هَذَا الْخِلَافَ مِنْ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، وَالْأَيْمَةِ

الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، لَا فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(٢) وَهِيَ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ مَعْمُولٍ بِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ بُبُوَّتُهُ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢١٠ و ٢١١)، وَ«تَدْرِيْبَ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١

ص ٣٧٧)، وَ«الْمُقَنْعَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُلقِّنِ (ج ١ ص ١٠٤)، وَ«النَّكْتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ»

وَالْيَكِ الدَّلِيلُ:

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ

عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٦].

(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي

مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

قُلْتُ: الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الْمَرْجُوحَ اتِّفَاقًا، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ لَا

يَجُوزُ.^(١)

لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ١ ص ٣٠٨ و ٣٠٩)، وَ«النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٦٦)، وَ«تَبَيَّنَ الْعَجَبُ لِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ» لَهُ (ص ١٨ و ١٩)، وَ«السَّدَا الْفِيَّاحِ» لِلْأَبْنَسِيِّ (ج ١ ص ٢٣٢)، وَ«الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةَ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٤)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٤٨)، وَ«الْأَذْكَارُ» لَهُ أَيْضًا (ص ٦)، وَ«عِيُونَ الْأَثَرِ» لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ (ج ١ ص ٢٠)، وَ«الْكِفَايَةُ» لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«أَحْكَامُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ص ١٥٣)، وَ«الْفَتْحُ الْمُبِينُ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَوِيِّ (ص ١٠٩)، وَ«الْقَوْلُ الْبَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٢٧٢)، وَ«فَتْحُ الْمُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٥٢)، وَ«الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ» لِلْكَنُوزِيِّ (ص ٤١)، وَ«الْحِظُّ الْأَوْفَرُ» لِلْمُلَّا عَلِيِّ الْقَارِي (ص ٣٧-الأجوبة الفاضلة)، وَ«مِرْفَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٤٧٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لِلرَّمْلِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ٤ ص ٣٨٣)، وَ«مُعْنِي الْمُحْتَاجِ» لِلشَّرِينِيِّ (ج ١ ص ١٩٤)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٧)، وَ«التَّرْجِيحُ لِحَدِيثِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ» لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ (ص ٣٦)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» لِابْنِ عُنَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٨٤).

(١) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادُ الْمُحْوَلِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ١٣٤)، وَ«الْثَمَرُ الْمُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الْأَبْنَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٨)، وَ«الضَّعِيفَةُ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٥)، وَ«تَمَامُ الْمِنَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٤).

قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» (ج ١ ص ١٣٤): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَنْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ وَإِنَّمَا يَنْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْاِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٢٨٨): (وَالْأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةُ الْإِسْنَادِ لَا يَغْلِبُ عَلَيَّ الظَّنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهَا حُكْمًا). اهـ

(٣) وَعَنْ الْمُعِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٦٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٤١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٠ ص ١٢١ وَ ١٥٠ وَ ١٧٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ، عَنْ الْمُعِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشَّوَاهِدِ؛ فَإِنَّ مَيْمُونَ بْنَ أَبِي شَيْبٍ لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. (١)

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْوَزِيِّ (ج ٢٩ ص ٢٠٦)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٣٨٩).

(٤) وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٣ ص ٣٣٣ و ٣٧٤ و ٣٧٦) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٦٥): (فَأَمَّا مَنْ صَمَّ الْيَاءَ؛ فَمَعْنَاهُ: يَظُنُّ، وَأَمَّا مَنْ فَتَحَهَا فَظَاهِرٌ، وَمَعْنَاهُ: وَهُوَ يَعْلَمُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَظُنُّ أَيْضًا فَقَدْ حُكِيَ رَأَى بِمَعْنَى ظَنَّ ... وَأَمَّا فَتَحَهُ الْحَدِيثِ فَظَاهِرٌ فِيهِ تَغْلِيظُ الْكُذْبِ وَالتَّعَرُّضُ لَهُ، وَأَنْ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ كَذِبٌ مَا يَرَوِيهِ فَرَوَاهُ كَانَ كَاذِبًا، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَاذِبًا وَهُوَ مُخْبِرٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّنْدِيُّ رحمته الله فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (ج ١ ص ١٨): (قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ)؛ بِصَمِّ الْيَاءِ مِنْ يَرَى أَيَّ مَنْ يَظُنُّ قَالَ النَّوَوِيُّ: وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ جَوَازَ فَتْحِ الْيَاءِ مِنْ يَرَى، وَمَعْنَاهُ: يَعْلَمُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَظُنُّ أَيْضًا فَقَدْ حُكِيَ رَأَى بِمَعْنَى ظَنَّ قُلْتُ: اعْتِبَارُ الظَّنِّ أَبْلَغُ، وَأَشْمَلُ فَهُوَ أَوْلَى). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ سَوَاءٌ كَانَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ مَجْزُومٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَقُلْهُ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ.

(٥) وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٤ ح ١٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٧ ح ٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٤٠ ح ٢٨٥١)، وَ(ص ١٢٢٥ ح ٤٠٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٩١٣ ح ٥٨٨٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ١٣ ح ٣١)، وَ(ص ١٣ ح ٣٨)، وَ(ص ١٣ ح ٤٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤١٦ ح ٥٨٤)، وَ(ج ١ ص ٤٣٧ ح ٦٢٩)، وَ(ج ١ ص ٤٣٨ ح ٦٣٠)، وَ(ج ١ ص ٥٥٣ ح ٩٠٣)، وَ(ج ٢ ص ٣٨ ح ١٠٠٠)، وَ(ج ٢ ص ٣٨ ح ١٠٠١)، وَ(ج ٢ ص ٦١ ح ١٠٧٥)، وَ(ج ٢ ص ١٣٤ ح ١٢٩١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٣٩ ح ٢٥٦٠٧)، وَ(ج ٥ ص ٢٩٧ ح ٢٦٢٣٧)، وَالتُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٥٨ ح ٣٠٥)، وَ(ج ٣ ص ٩١٤ ح ٨٤٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «دَلَائِلِ النَّبَوَّةِ» (ج ٢ ص ٣٣٠ ح ٤٨٩)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «طُرُقِ حَدِيثِ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا» (ص ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٥٦ ح ٨٩٢)، وَ(ج ٢ ص ٥٩٧ ح ١١٩٧)، وَابْنُ سَمْعُونَ فِي «أَمَالِيهِ» (ص ٢٧٢ ح ٢٩٨)، وَيَحْيَى بْنُ الْجَرَّاحِ فِي «أَمَالِيهِ» (ق/٢٧/ط) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْهُ

به.

قُلْتُ: وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ.

قُلْتُ: فَمَنْ عَمِلَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَكَانَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ

وَدَاخِلٌ فِي الْوَعِيدِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٣٥٤): (قَوْلُهُ: لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ) بِصِغَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ كَذِبٍ مُطْلَقٍ، فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ فِي الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا كَالْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ (عَلَيَّ) لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُكَذَّبَ لَهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ مُطْلَقِ الكَذِبِ). اهـ

قُلْتُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ صَنِيعِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» عَدَمَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ لَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى شَرْطِهِ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٨): (وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرغِيبٍ، أَوْ تَرْهيبٍ). اهـ

قُلْتُ: فَيَتَبَيَّنُ مِنْ تَشَنِيعِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَلَى رُوَاةِ الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، أَلَا فَانْتَبِهْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ١ ص ٣٧٢): (وَظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تُرَوَى أَحَادِيثُ التَّرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ؛ إِلَّا عَمَّنْ تُرَوَى عَنْهُ الْأَحْكَامُ). اهـ

(١) انظر: «قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ١١٣).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْقَاسِمِيُّ رحمته فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَذَهَبَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ذَلِكَ أَيْضًا: يَدُلُّ عَلَيْهِ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَتَشْنِيعُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَلَى رُوَاةِ الضَّعِيفِ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ وَعَدَمُ إِخْرَاجِهِمَا فِي صَحِيحِهِمَا شَيْئًا مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَايِلِ» (ص ١٥): (سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ لَا يُحْتَجُّ بِالْمَرَايِلِ، وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ؛ إِلَّا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحِ الْمُتَّصِلَةِ، وَكَذَا أَقُولُ أَنَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عَمَلِ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ، وَالْإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣): (وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الْأُخْرَى: وَهُمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يُعْرَجُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُؤُونَ بِمَا بَلَغَهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ عَلَى خُصُومِهِمْ إِذَا وَافَقَ مَذَاهِبَهُمُ الَّتِي يَتَّحِلُّونَهَا، وَوَافَقَ آرَاءَهُمُ الَّتِي يَعْتَقِدُونَهَا وَقَدْ اضْطَلَّحُوا عَلَى مَوَاضِعَةٍ بَيْنَهُمْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ، وَالْحَدِيثِ الْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ، وَتَعَاوَرَتْهُ الْأَلْسُنُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَبْتُّ فِيهِ أَوْ يَقِينِ عِلْمٍ بِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ ضِلَّةً مِنَ الرَّأْيِ وَغَبْنًا فِيهِ، وَهُوَ لِأَنَّ وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ لَوْ حُكِيَ لَهُمْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَسَاءِ مَذَاهِبِهِمْ، وَزُعَمَاءِ نَحْلِهِمْ قَوْلٌ يَقُولُهُ بِاجْتِهَادٍ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ طَلَبُوا فِيهِ الثَّقَّةَ، وَاسْتَبْرَأُوا لَهُ الْعُهْدَةَ). اهـ

قُلْتُ: هَكَذَا يَعِيبُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الْفُقَهَاءِ عَدَمَ تَمْيِيزِهِمْ بَيْنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبَيْنَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفِصْلِ فِي الْمَلِكِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ» (ج ٢ ص ٦٩)؛ عَنْ صِفَةِ النَّقْلِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: (وَالْخَامِسُ: شَيْءٌ نُقِلَ كَمَا ذَكَرْنَا إِمَّا بِنَقْلِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، أَوْ كَافَّةٍ عَنْ كَافَّةٍ، أَوْ ثِقَةٍ عَنْ ثِقَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا أَنْ فِي الطَّرِيقِ رَجُلًا مَجْرُوحًا بِكَذِبٍ، أَوْ غَفْلَةً أَوْ مَجْهُولِ الْحَالِ؛ فَهَذَا أَيْضًا يَقُولُ بِهِ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ^(١)، وَلَا يَحِلُّ عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِهِ، وَلَا تَصْدِيقُهُ، وَلَا الْأَخْذُ بِشَيْءٍ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ١٤٣): (وَمِمَّا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: فَلَا نُحْتَمِلُ فِي الرَّقَائِقِ، وَلَا يَحْتَمِلُ فِي الْأَحْكَامِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ؛ بَلِ الْبُرْهَانُ يُبْطِلُهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٤١٢): (مَا رَوَى الضَّعِيفُ وَمَا لَمْ يَرَوْ فِي الْحُكْمِ سِيَانٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ عَلَى إِنْكَارِ الْبِدْعِ وَالْحَوَادِثِ» (ص ٧٥): (جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَحَادِيثِ يَتَسَاهَلُونَ فِي

(١) وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ فِي ذَلِكَ لِمُخَالَفَتِهِمْ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

أَحَادِيثِ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ فِي الْفِقْهِ: خَطَأٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ أَمْرُهُ إِنْ عَلِمَ وَإِلَّا دَخَلَ تَحْتَ الْوَعِيدِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٥١): (وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِنَّهُ يَجُوزُ: أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ وَاجِبًا، أَوْ مُسْتَحَبًّا؛ بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ^(١)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ١٣٤): (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ النَّافِذُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٨١): (لَوْ تَنَازَرَ فَقِيهَانِ: فِي فَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ، لَمْ تَقْمِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُنَازَرَةِ؛ إِلَّا بِحَدِيثٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ

(١) يَعْنِي: إِجْمَاعَ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قُلْتُ: فَالْخِلَافُ حَدَثَ بَعْدَ الْعُصُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ خَطَأُ الْحَافِظِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ يُعْمَلُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٤٨): (قَدْ قَدَّمْنَا اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ

الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ دُونَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ). اهـ

قُلْتُ: فَإِجْمَاعُ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَاهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

مُسْنَدُهُ؛ إِسْنَادًا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يُصَحِّحُهُ مَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ
إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يُثْبِتْهُ أَئِمَّةُ النَّقْلِ^(١)، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ؟! اهـ

قُلْتُ: وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ،
وَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْأَسْتِحْبَابِ أَوْ غَيْرِهِ^(٢)، لِأَنَّ
الْأَسْتِحْبَابَ حُكْمٌ تَكْلِيفِيٌّ، فَكَذَا فَضَائِلُ الْأَعْمَالِ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ؛ لِأَنَّهَا
دَاخِلَةٌ فِي الْأَسْتِحْبَابِ^(٣).

قَالَ جَلَالُ الدِّينِ الدَّوَّانِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَثْمُودِجِ الْعُلُومِ» (ص ٢٨٠): (اتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، ثُمَّ ذَكَرُوا: أَنَّهُ يَجُوزُ بَلْ يُسْتَحَبُّ
الْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ لَا سِيَّمَا

(١) يَعْنِي: أَهْلَ الْحَدِيثِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ، فَافْهَمْ لِهَذَا
تَرَشُّدًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَبْيِينِ الْعَجَبِ بِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ» (ص ١٢): (وَلَا فَرْقَ فِي الْعَمَلِ
بِالْحَدِيثِ فِي الْأَحْكَامِ، أَوْ فِي الْفَضَائِلِ، إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ). اهـ

(٣) وَانظُرْ: «أُصُولُ الْفِقْهِ» لابنِ مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٢٢٩)، و«أُصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ
(ص ١١)، و«شَرْحُ الْأُصُولِ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَنْبَرِيِّ (ص ٢٤)، و«الْوَرَقَاتِ» لِأَبِي الْمَعَالِيِّ
الْجُوَيْنِيِّ (ص ٧)، و«إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٧٤)، و«شَرْحُ
الْوَرَقَاتِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِجَلَالِ الدِّينِ الْمَحَلِّيِّ الشَّافِعِيِّ (ص ٧٢)، و«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ فِي أُصُولِ
الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لابنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ١٢٤)، و«الْمَحْصُولُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ»
لِمَفْخَرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ (ج ١ ص ٩٣)، و«الْمُسْتَصْفَى» لِلْعَزَّالِيِّ (ج ١ ص ٦٦)، و«شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمُنِيرِ» لابنِ
النَّجَّارِ (ج ١ ص ٤٠٢)، و«مُدْكِرَةُ أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى رَوْضَةِ النَّاطِرِ» لِلشُّنْقِطِيِّ (ص ١٩).

كِتَابِ الْأَذْكَارِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْعَمَلِ وَاسْتِحْبَابَهُ؛ كِلَاهُمَا: مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَمْسَةِ، فَإِذَا اسْتَحِبَّ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كَانَ ثُبُوتُهُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَذَلِكَ يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «وَبَلِ الْغَمَامِ» (ج ١ ص ٥٤): (وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ مِنْ الْعَمَلِ بِمَا لَمْ تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً الْأَقْدَامِ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرْعِ مَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ شَرْعًا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ، وَإِنْ كَانَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، إِذْ جَعَلَ الْعَمَلُ مَسْئُوبًا إِلَيْهِ نِسْبَةً الْمَدْلُولِ إِلَى الدَّلِيلِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعَامِلَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا الْخَيْرَ مِنْ صَلَاةٍ، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ ذِكْرِ، لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ اعْتِقَادِهِ مَشْرُوعِيَّتَهُ بِمَا لَيْسَ شَرْعٌ، وَأَجْرُ ذَلِكَ الْعَمَلِ لَا يُوَازِي وَزَرَ الْإِبْتِدَاعِ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلٌ مَا لَمْ يَثْبُتْ مَصْلَحَةً خَالِصَةً، بَلْ مَعَهُ عُرْضَةٌ بِمَفْسَدَةٍ هِيَ إِثْمُ الْبِدْعَةِ، وَدَفْعُ الْمَفَاسِدِ أَهَمُّ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ص ٢٨٣)؛ وَهُوَ يَتَعَقَّبُ الْحَافِظَ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٠٣) فِي قَوْلِهِ: «وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِجَمَاعَتِهِمْ يَتَسَاهَلُونَ فِي الْفَضَائِلِ فَيَرُودُ نَهْيًا عَنْ كُلِّ وَإِنَّمَا يَتَشَدَّدُونَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»؛ فَقَالَ: (وَأُقُولُ: إِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةَ الْأَقْدَامِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَحِلُّ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِمَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَإِلَّا كَانَ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ، وَفِيهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ٢٦): (فَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِصِحَّتِهِ، أَوْ حُسْنِهِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ. وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ

كَذَلِكَ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ
لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «أَحْكَامِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ»

(ص ٢٠٦): (وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ بَعْدَ ثُبُوتِ ضَعْفِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٢ ص ٦٥): (أَمَّا مَا لَيْسَ

كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ فِيهِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، لِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ
الضَّعِيفِ، لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الْمَرْجُوحَ اتِّفَاقًا فَكَيْفَ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمِثْلِهِ؟! فَلْيَتَّبِعْهُ
لِهَذَا مَنْ أَرَادَ السَّلَامَةَ فِي دِينِهِ، فَإِنَّ الْكَثِيرِينَ عَنْهُ غَافِلُونَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى فِقْهِ السُّنَّةِ» (ص ٣٨):

(وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فِضَائِلِ الْأَعْمَالِ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ
عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَرْجُوحِ؛ إِذْ هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٤٩): (الْعَمَلُ

بِالضَّعِيفِ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي أَدِينُ اللَّهُ بِهِ، وَأَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أَنَّ الْحَدِيثَ
الضَّعِيفَ لَا يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، لَا فِي الْفِضَائِلِ، وَلَا الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَلَا غَيْرِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ

فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» (شَرْيَط: ٤): (لَا كُنِّي أَمِيلُ أَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ مُطْلَقًا مَا دَامَ حَدِيثًا

ضَعِيفًا فَلْيَطْرَحْ، وَفِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ غُنْيَةً وَكِفَايَةً عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ... لَكِنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ أَسْلَمٌ وَأَبْعَدُ عَنِ الشُّبْهَةِ. (١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (ج ٣ ص ٢٥٢): (الْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْحَقِّ؛ فَالصَّحِيحُ صَحِيحٌ، وَالضَّعِيفُ ضَعِيفٌ، وَفَضَائِلُ الْأَعْمَالِ تُدْرِكُ بِغَيْرِ تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٧)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَجْوِيزِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ: (وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ لَا تَجُوزُ رِوَايَتُهُ، إِلَّا مُبَيَّنًّا ضَعْفَهُ مُطْلَقًا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ صِدِّيقُ حَسَنُ خَانَ الْقُنُوجِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «نُزْلِ الْأَبْرَارِ بِالْعِلْمِ الْمَأْثُورِ مِنَ الْأَدْعِيَةِ وَالْأَذْكَارِ» (ص ٧): (الصَّوَابُ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةٌ الْأَقْدَامِ، فَلَا يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِحَدِيثٍ حَتَّى يَصِحَّ، أَوْ يَحْسُنَ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ انْجَبَرَ ضَعْفُهُ فَتَرَقَّى إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ شَرْحِ اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٠٩): (وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ بَيَانَ الضَّعْفِ فِي الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْبَيَانِ يُؤْهِمُ الْمُطَّلِعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ خُصُوصًا إِذَا كَانَ

(١) وانظر: «فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ» فِي «التَّوَاصِلِ الْمَرْئِي» بِعُنْوَانِ: «طَرِحِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا حَتَّى فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ».

النَّافِلُ لَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَحْكَامِ، وَبَيْنَ فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَنَحْوَهَا فِي عَدَمِ الْأَخْذِ بِالرُّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ؛ بَلْ لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ؛ إِلَّا بِمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ. اهـ

قُلْتُ: وَنُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَيَقْدِّمُهُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَصٌّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ وَقَاعِدَةٌ، وَإِذَا وَجَدْنَا مَسَائِلَ ذَهَبَ إِلَيْهَا إِمَامٌ مِنَ الْأَيْمَةِ وَشَاعَ أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَدَدَ إِلَى حَدِيثٍ ضَعِيفٍ، لَمْ يَجْزُ أَنْ نُنْسِبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.^(١)

بَلِ الَّذِي وَجَدْنَا مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْإِسْنَادِ الَّذِي فَشَى فِي أَيْدِي الثَّقَاتِ.

فَعَنْ أَبِي حَمْرَةَ السُّكْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذْنَا بِهِ وَلَمْ نَعُدَّهُ، وَإِذَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ تَخَيَّرْنَا، وَإِنْ جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَا حَمْنَاهُمْ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقْوَالِهِمْ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

(١) وَانظُرْ: «أَحْكَامَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ص ١٥٦ و ١٥٨ و ١٥٩)، وَ«التَّنْكِيلُ» لَهُ (ج ١ ص ٣٧ و ٣٨ و ٤٩ و ٤٠)، وَ«تَنْزِيَةَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٢٩ و ٣٣٠)، وَ«الْأُصُولُ» لِلْبَزْدَوِيِّ (ص ٥)، وَ«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٧ ص ٥٤)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١٤٥)، وَ«الْحَاشِيَةُ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ» لِلْسَّنْدِيِّ (ج ١ ص ١٠٤)، وَ«الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ» لِلْكَنَوِيِّ (ص ٤٩)، وَ«فَتْحُ الْمُغِيثِ بِشْرَحِ الْفَيْتَةِ الْحَدِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٢ ص ١٥٣)، وَ«مَنَاقِبُ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٣٤).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦ و٢٦٧)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١٧١)، وَابْنُ خُسْرُو فِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْكِرْمَانِيِّ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَمَحْمُودِ بْنِ خِدَاشٍ؛ كُلُّهُمْ قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ السُّكْرِيَّ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَنَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ الصَّحَابَةِ تَخَيَّرْنَا، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ التَّابِعِينَ زَاخَمْنَاهُمْ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ حِزَامِ الْفَقِيهِ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ ضَرِيْسٍ قَالَ: (شَهِدْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاتَّاهُ رَجُلٌ لَهُ مِقْدَارٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَنْقُمُ عَلَيَّ أَبِي حَنِيفَةَ؟، قَالَ: وَمَا لَهُ؛ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَوْلًا فِيهِ إِنْصَافٌ وَحُجَّةٌ: (إِنِّي أَخَذْتُ بِكِتَابِ اللَّهِ إِذَا وَجَدْتُهُ، فَمَا لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ أَخَذْتُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ عَنْهُ ﷺ الَّتِي فَشْتُ فِي أَيْدِي الثَّقَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، فَإِذَا لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخَذْتُ بِقَوْلِ

أَصْحَابِهِ ﷺ مَنْ شِئْتُ، وَأَدْعُ قَوْلَ مَنْ شِئْتُ، ثُمَّ لَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَظَرْتُ فِي أَقَاوِيلِ أَصْحَابِهِ، وَلَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ، فَإِذَا انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَدَدَ رِجَالًا فَقَوْمٌ اجْتَهَدُوا، وَأَجْتَهَدُ كَمَا اجْتَهَدُوا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦١ و ٢٦٤ و ٢٦٥)، وَالصِّمَرِيُّ فِي «أَخْبَارِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» (ص ١٠)، وَابْنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٧٨)، وَالذُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٦٣)، وَالْحَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ٣ ص ٣٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٣٤)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيَةِ الْكَمَالِ» (ج ٢٩ ص ٤٤٣)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمَوْمَلِ» (ص ١٣٤)، مِنْ طُرُقِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ ضَرِيْسٍ قَالَ فَذَكَرَهُ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الصَّالِحِيُّ فِي «عُقُودِ الْجَمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ١٧٢)، وَالْفَلَانِيُّ فِي «إِقْبَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ١٢٢).

قُلْتُ: وَقَدْ نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

بِصَحِيحٍ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٥١): (وَمَنْ نَقَلَ عَنِ

أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الَّذِي لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ فَقَدْ غَلَطَ

عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ عَنِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ج ١

ص ٢٥): (وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّعِيفِ عِنْدَهُ الْبَاطِلَ، وَلَا الْمُنْكَرَ وَلَا مَا فِي رِوَايَتِهِ مُتَّهَمٌ

بِحَيْثُ لَا يَسُوعُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ فَالْعَمَلُ بِهِ؛ بَلْ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ عِنْدَهُ قَسِيمٌ الصَّحِيحِ

وَقَسِيمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْحَسَنِ، وَلَمْ يَكُنْ يُقَسِّمُ الْحَدِيثَ إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَّعِيفٍ، بَلْ

إِلَى صَحِيحٍ وَضَّعِيفٍ، وَلِلضَّعِيفِ عِنْدَهُ مَرَاتِبٌ). اهـ

وَيُؤَيِّدُهُ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرُوعِ» (ج ٢ ص ٤٠٥): (وَعَدَمُ قَوْلِ

أَحْمَدَ بِهَا - أَيْ: صَلَاةِ التَّسْبِيحِ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي

الْفَضَائِلِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَدْخَلُ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٤٣)، وَ«أَحْكَامَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّبِيِّ

(ص ١٥٩ و ١٦٠)، وَ«إِعْلَامَ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ٥٥ و ١٤٥ و ١٤٦)، وَ«الْأَجُوبَةَ الْفَاضِلَةَ» لِلْكَنُوزِيِّ

(ص ٤٦ و ٤٧)، وَ«الْمُتَوَحَّاتِ الرَّبَّائِيَّةِ» لِابْنِ عَلَانَ (ج ١ ص ٨٦)، وَ«مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢

ص ١٩١)، وَ«الرَّدَّ الْقَوِيمَ عَلَى الْمُجْرِمِ الْأَيْمِ» لِلشَّيْخِ حُمُودِ التَّوَيْجِرِيِّ (ص ١٧٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٠٤):
 وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ
 وَالْمُسْتَحَبَّاتِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبَّ صَلَاةَ التَّسْبِيحِ لَضَعْفِ خَبَرِهَا عِنْدَهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ بُرْهَانُ الدِّينِ ابْنُ مُفْلِحِ الْمُؤَرِّخِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُبْدِعِ فِي شَرْحِ الْمُقْنِعِ»
 (ج ٢ ص ٣٣): (عَدَمَ قَوْلِ أَحْمَدَ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي
 الْفَضَائِلِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُغْنِي عَنِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِيهَا.
 قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْتُونِيَّةِ»
 (ص ٤٧): (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ: فَإِنَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ الصَّحِيحَةِ، مَا
 يُغْنِي عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَقْتَرَحِ فِي أَجْوِبَةِ بَعْضِ أَسْئَلَةِ
 الْمُصْطَلَحِ» (ص ١٥٥): (فَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ وَفِي
 الصَّحِيحِ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يُغْنِي عَنِ الضَّعِيفِ ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ:
 يُعْمَلُ بِهِ خُصُوصًا مِنَ الْعَصْرَيْنِ تَجِدُهُ لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ، وَلَا يَدْرِي لِمَذَا
 ضَعَّفَ؟ أَضَعَّفَ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ سَيِّءُ الْحِفْظِ؟ أَمْ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ كَذَابًا؟ أَمْ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ
 صَدُوقًا يُخْطِئُ كَثِيرًا... إلخ؟ فَتَجِدُهُ يَأْخُذُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَيَقُولُ: يُعْمَلُ بِهِ فِي
 فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَالَّذِينَ أَجَازُوا الْعَمَلَ بِالضَّعِيفِ اشْتَرَطُوا شُرُوطًا). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّلْفُ عَلَى الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَعْرِفُ
 عَنْهُمْ التَّفَرُّقَةَ فِي الْأَحْكَامِ بَيْنَ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا.

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ؛ فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ؛ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠٦)، وَ(٣٠٠٦).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «تَذَكِرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ١ ص ١٠)؛ فِي وَصْفِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: (وَكَانَ إِمَامًا عَالِمًا مُتَحَرِّيًا فِي الْأَخْذِ بِحَيْثُ أَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُحَدِّثُهُ بِالْحَدِيثِ، فَعَنْ أَسْمَاءِ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). اهـ

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: (كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَدْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلِيَّ عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ) فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتَهُ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ أَبُو بِنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ذَلِكَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٥٣)،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٥١٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٨٨٥).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه التَّثَبُّتُ فِي الْأَخْبَارِ،
وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَالتَّحَرِّيَ فِيهَا.

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ.

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧): (مَنْ أَرَادَ
الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلاً لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ
غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ
الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله: (السَّبِيلُ لِمَنْ أَرَادَ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ «السُّنَنِ
الْأَرْبَعَةِ» لَا سِيَّمَا «سُنَنِ ابْنِ مَاجَه»، وَ«مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»، وَ«مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»،
مِمَّا الْأَمْرُ فِيهِ أَشَدُّ، أَوْ بِحَدِيثٍ مِنَ «الْمَسَانِيدِ» لِأَنَّ هَذِهِ لَمْ يَشْتَرِطْ جَامِعُوهَا الصَّحَّةَ
وَالْحُسْنَ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّقْلِ، وَالتَّصْحِيحِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ
حَتَّى يُحِيطَ بِهِ).

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِذَلِكَ: فَإِنْ وَجَدَ أَهْلًا لِتَصْحِيحِهِ، أَوْ تَحْسِينِ قَلْدِهِ، وَإِلَّا: فَلَا
يُقَدِّمُ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ كَحَاطِبِ لَيْلٍ، فَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِالْبَاطِلِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؟^(١) اهـ
قُلْتُ: وَالْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنَ الضَّعِيفِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(١) نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «الْمِرْقَاةِ شَرْحِ الْمَشْكَاةِ» (ج ١ ص ٢١).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٩٦): (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةَ أَسْبَابِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ الْحَفَاطُ لِرِوَايَاتِ النَّاسِ، الْعَارِفِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ، إِذِ الْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَمِدُونَ لِأَدْيَانِهِمُ السُّنَنَ، وَالْآثَارَ الْمُنْقُولَةَ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرٍ، مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، فَلَا سَبِيلَ لِمَنْ نَابَذَهُمْ مِنَ النَّاسِ، وَخَالَفَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ، إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْأَعْصَارِ، مِمَّنْ نَقَلَ الْأَخْبَارَ، وَالْآثَارَ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَنِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهُمْ وَيُمَيِّزُونَهُمْ، حَتَّى يُنَزِّلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ فِي التَّعْدِيلِ، وَالتَّجْرِيحِ). اهـ

وَقَالَ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ٣٥): عَنِ الْفُقَهَاءِ: (أَحَالُوا نَقْدَ الْأَسَانِيدِ عَلَى نُقَادِ الْحَدِيثِ، لِكَوْنِهِمْ أَعْنَوْهُمْ عَنِ الْكَشْفِ الْحَثِيثِ، إِذْ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَتِهِمُ الْبَحْثُ عَنِ كَيْفِيَّةِ رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ حَمَلَةِ الْآثَارِ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٍ، وَلِكُلِّ فَنٍ رِجَالٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ» (ص ٧٦): (فَأَمَّا الْأَئِمَّةُ وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ). اهـ
قُلْتُ: وَالْعَجَبُ الْعُجَابِ مِنَ الْمُتَعَالِمَةِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ الْأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ، وَيَنْسُبُونَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مَنْ أَخْرَجَهَا، وَلَا عَنْ صِحَّتِهَا، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ)؛ قَالُوا: (يَجُوزُ رِوَايَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْعَمَلِ بِهَا) عَجَبًا: ﴿قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ اهْتَدَى

بِهَدَاهُ.

أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الطَّاعَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْإِمْتِثَالَ لِأَمْرِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ

فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف:

[٥٥].

وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ)، ثُمَّ

قَرَأَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ

جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٩٦٩)، وَ (٣٢٤٧)، وَ (٣٣٧٢) مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ يُسَيْعِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَأْنِ الدُّعَاءِ» (ص ٥): (قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ): مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُعْظَمُ الْعِبَادَةِ، أَوْ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَالدُّعَاءُ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ، فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْرِفَ أَوْقَاتَ، وَأَمَاكِنَ إِيَّاجَةِ الدُّعَاءِ الثَّابِتَةِ، لِيَعْمَلَ بِهَا.

* وَتَخْصِيصُ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَوْ مَكَانٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنَ الدُّكْتُورِ: «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» قَوْلًا مُنْكَرًا فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ نُزُولِ الْمَطْرِ، وَاحْتِجَاجُهُ بِجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ!!، مَعَ إِقْرَارِهِ بِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ فِي هَذَا.

هَذَا: وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ وَالْأَيْمَّةِ؛ صَلَاةً دَائِمَةً تَكُونُ لَنَا نُورًا مِنْ كُلِّ ظُلْمَةٍ.

كْتَبَهُ

أَبُو الْحَسَنِ الْأَثْرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى قَوْلِ الْمُخَالِفِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

قَالَ الدُّكْتُورُ صَالِحُ الْعُصَيْمِيِّ فِي «الْأَذْكَارِ عِنْدَ نُزُولِ الْأَمْطَارِ» (ص ٣): (إِنَّ مِنْ

الْمَشْرُوعِ لِلْعَبْدِ حِينَ نُزُولِ الْمَطْرِ نَوْعَانِ جَامِعَانِ مِنَ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ:

أَمَّا النَّوعُ الْأَوَّلُ فَهُوَ: دُعَاءُ الْعَبْدِ رَبَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بِكُلِّ مَا يَرْجُوهُ وَيُؤَمِّلُهُ مِنْهُ؛

فَإِنَّ نُزُولَ الْغَيْثِ مِنْ مَوَاطِنِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَرُويَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ، لَا يَخْلُو

شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ وَهْمٍ^(١)، وَلَكِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ مُطَبِّقُونَ^(٢) عَلَى أَنَّ مِنْ مَوَاطِنِ إِجَابَةِ

الدُّعَاءِ: نُزُولُ الْغَيْثِ؛ فَإِذَا نَزَلَ الْمَطْرُ؛ فَإِنَّهُ حَقِيقٌ بِالْمَرْءِ أَنْ يَبْتَهِلَ هَذِهِ الْمِنْحَةَ الرَّبَّانِيَّةَ،

فَيَكْثُرُ مِنْ دُعَاءِ اللَّهِ^(٣) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بِكُلِّ شَيْءٍ يَرْجُوهُ وَيُؤَمِّلُهُ وَيَطْلُبُهُ مِنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى). اهـ

(١) قُلْتُ: فَهُوَ يُفَرِّقُ بَعْضُفِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ.

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْعُلَمَاءَ بِلَا دَلِيلٍ، فَوَقَعَ فِي التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ، وَلَا بُدَّ.

(٣) قُلْتُ: فَهَذَا تَخْصِيصٌ لِلدُّعَاءِ عِنْدَ نُزُولِ الْمَطْرِ بِلَا دَلِيلٍ، فَوَقَعَ فِي الْبِدْعَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

* وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى: بِتَرِكِ مَا لَمْ نَعْلَمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:

٣٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فَمَنْ أَخَذَ بِحُكْمٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَقَدْ قَالَ

عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَا لَا عِلْمَ بِهِ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ.

وانظر: «النَّبَذُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لابن حَزْمٍ (ص ٥٠).

* وَهَنَا وَقَفَاتُ مَعَ الدُّكْتُورِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ:

الْوَقْفَةُ الْأُولَى: مَعَ قَوْلِهِ: (وَلَكِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ مُطْبِقُونَ عَلَيَّ أَنْ مِنْ مَوَاطِنِ

إِجَابَةِ الدُّعَاءِ: نُزُولِ الْغَيْثِ!).

قُلْتُ: قَالَ «الْعُصَيْمِيُّ» يَحْتَجُّ عَلَيَّ هَذَا الْقَوْلَ بِالكَثْرَةِ!

* وَالْعِبْرَةُ لَيْسَتْ بِالكَثْرَةِ؛ بَلْ الْعِبْرَةُ بِالصَّوَابِ وَإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَمُوَافَقَةِ الْكِتَابِ

وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيَّ ذَلِكَ الْقَلِيلُ؛ فَلَا يُغْتَرُّ بِالكَثْرَةِ. ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا

الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

قُلْتُ: وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَيْسَتْ هِيَ حُجَّةً فِي ذَاتِهَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ

لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ

مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ أَقْوَالَ

الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَيَّ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ

(١) وانظر: «شَرْحَ مَسَائِلِ الْجَاهِلِيَّةِ» لِلْفُوزَانَ (ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢)، و«الْمُحَدَّثَاتُ عَنِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ» لَهْ (ص ٢٢).

قُلْتُ: فَالْمُخَالَفُ لَا يَضُرُّ؛ إِلَّا نَفْسَهُ.

* وَالْأَصْلُ فِي الْإِفْتَاءِ أَنْ يَكُونَ بِالذَّلِيلِ أَوَّلًا، ثُمَّ الْاِحْتِجَاجُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ إِذَا وَافَقَتِ الدَّلِيلَ، فَكَيْفَ يَحْتَجُّ «الْعُصَمِيُّ» بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ بِدُونِ دَلِيلٍ؛ فَهُوَ قَدْ أَقَرَّ بِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الْمُرُوسِيَّةِ» (ص ٢٩٨): (مَسْأَلَةٌ تَنَازَعَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ: هُوَ الصَّوَابُ وَجَبَ بَطْلَانُ كُلِّ قَوْلٍ انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُ الْأُمَّةِ عَنِ الْجُمْهُورِ، وَيَذْكَرُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ مَا انْفَرَدَ بِهِ مَنْ قَلَّدُوهُ عَنِ الْجُمْهُورِ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ إِنْكَارَ ذَلِكَ، وَلَا الْإِفْرَازَ بِبَطْلَانِ قَوْلِهِ وَلَا مَلْجَأَ لَهُمْ؛ إِلَّا التَّنَاقُضُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ: وَهُمْ إِذَا كَانَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مَعَهُمْ نَادَوْا فِيهِمْ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، وَأَجْلَبُوا بِهِمْ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ، وَإِذَا كَانَ قَوْلُهُمْ خِلَافَ قَوْلِ الْجُمْهُورِ قَالُوا قَوْلَ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَالْحُجَّةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ إِذَا خَالَفَ الدَّلِيلَ.

وَالصَّحِيحُ الْمُعْتَبَرُ: أَنَّ اتِّفَاقَ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، أَوْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي إِجْمَاعِهِمْ لِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ مُسْتَدِّ شَرْعِيٍّ، وَلِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الدِّينِ بغيرِ دَلِيلٍ قَوْلٌ بِالهُوَيِّ^(١)، فَاتِّفَاقُ الْجُمْهُورِ عَلَى حُكْمٍ لَا يَعْنِي: بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْحَقُّ.

(١) لِذَلِكَ: فَلَا أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى اهْتِمَامٍ شَدِيدٍ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا تَأَخَّرَ الزَّمَانُ: كَثُرَتِ الْفِتَاوَى، وَكَثُرَتِ الزَّلَّاتِ، وَكَثُرَتِ النَّحْلُ.

لَكِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْظُرَ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ أَخَذَ بِهِ، وَمَا خَالَفَ تَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يُرِيدُ النَّجَاةَ، لَا يُرِيدُ الْهَلَاكَ لِنَفْسِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٨ ص ٣٨٤): (وَلَيْسَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ حُجَّةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَمَا كَانَ هَكَذَا، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الدِّينِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النَّبَذَةُ الْكَافِيَّةُ» (ص ٤٩): (وَإِذَا خَالَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَمَاعَةً، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ الْكَثْرَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلَ الْفَضْلِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ: وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] وَمَنَازَعَةُ الْوَاحِدِ مُنَازَعَةٌ تَوْجِبُ الرَّدَّ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ بِالرَّدِّ إِلَى الْأَكْثَرِ، وَالشُّذُودُ هُوَ خِلَافُ الْحَقِّ، وَلَوْ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْأَرْضِ لَا وَاحِدٌ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «الْعُصَيْمِيَّ» هَذَا مِنْ: «فِرْقَةِ الْمُقَلِّدَةِ»؛ فَهُوَ مُقَلِّدٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُوَازٍ مَنَادًا الْبَصْرِيَّ الْمَالِكِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كُلُّ مَنْ اتَّبَعْتَ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْكَ قَبُولُهُ لِذَلِكَ يُوجِبُ ذَلِكَ فَأَنْتَ مُقَلِّدٌ). (١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٢ ص ٨٥٨): (التَّقْلِيدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ قَبُولُ مَا قَالَهُ قَائِلٌ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ تَقْلِيدًا، وَقَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى بَطْلَانِهِ). اهـ

وانظر: «لُمَحَّةٌ عَنِ الْفَرَقِ الضَّالَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٢٠ و ٢١).

(١) انظر: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٤٣).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٥): (أَمَّا التَّقْلِيدُ

الْبَاطِلُ الْمَذْمُومُ فَهُوَ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِلَا حُجَّةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٥) عَنِ التَّقْلِيدِ:

(هُوَ قَبُولُ رَأْيٍ مَنْ لَا تَقْوَمُ بِهِ الْحُجَّةُ بِلَا حُجَّةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ نَظْمِ الْوَرَقَاتِ» (ص ٢١٠):

(التَّقْلِيدُ هُوَ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلَا حُجَّةٍ يَذْكُرُهَا ذَلِكَ الْقَائِلُ لِلْمُقَلِّدِ السَّائِلِ). اهـ

قُلْتُ: وَ«الْعُصَيْمِيُّ» قَدْ قَبَلَ قَوْلَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِلَا حُجَّةٍ، فَوَفَّعَ فِي التَّقْلِيدِ

الْمَذْمُومِ، وَلَا بَدَّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٣ ص ٥٤٠): بَعْدَمَا ذَكَرَ

طَرِيقَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالِدَّلِيلِ: (وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافُ طَرِيقَةِ الْمُقَلِّدِينَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»

(ص ٣٣٩): (وَقَدْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهَذَا الْمُنْكَرِ - يَعْنِي: التَّقْلِيدَ - خُصُوصاً مِمَّنْ

يُنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ، نَصَبُوا الْحَبَائِلَ فِي الصَّدِّ عَنِ الْأَخْذِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَصَدَّوْا

النَّاسَ عَنِ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَتَعْظِيمِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُخْتَارَاتٍ مِنْ

إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ص ٩): (أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَيْسَ مَعْدُوداً مِنْ أَهْلِ

الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ٤٦):
 (نَأْخُذُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ مَا وَافَقَ الدَّلِيلَ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَنَتْرُكُ مَا خَالَفَ
 الدَّلِيلَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ١٢١): (أَمَّا وَجُوبُ
 اتِّبَاعِ الْقَائِلِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا يَقُولُ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛
 بَلْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ مَرْتَبَةُ الرَّسُولِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ). اهـ

الْوَقْفَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْبَابِ ضَعِيفَةٌ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ

مُطْلَقًا؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

الْوَقْفَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، أَوْ مَكَانٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ لِلدُّعَاءِ مِنْ

غَيْرِ دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ يُعْتَبَرُ بَدْعَةً فِي الدِّينِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ

فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٤٤٠ ح ٢٦٩٧)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»

(ص ٦٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٧٦٢ ح ٤٤٩٢)، وَ(ص ٧٦٢ ح ٤٤٩٣)، وَأَبُو

دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٦٩٩ ح ٤٦٠٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ١٠ ح ١٤)، وَأَحْمَدُ

فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٢ ص ٢٩٩ ح ٢٥٤٧٢)، وَ(ج ٤٣ ص ١٥٧ ح ٢٦٠٣)، وَابْنُ حِبَّانَ

فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٦ ح ٢٦)، وَ(ص ١١٦ ح ٢٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ»

(ص ٨٤٨ ح ٤٥٩٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٨٠)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي

«سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ١٤٥ ح ٤٤٨٨)، وَ(ج ٣ ص ١٤٥ ح ٤٤٩١)، وَفِي «الْمُؤْتَلَفِ»

والمُخْتَلَفِ» (ج ٣ ص ١١٧٤)، وابنُ الجَارُودِ في «المُتَّقَى» (ص ٤٢٨ ح ١٠١٨)،
 والبيهقي في «سُنَنِ الكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٠٤ ح ٢٠٣٧١)، و(ج ١٠ ص ٢٥٢ ح
 ٢٠٥٣٦)، و(ج ١٠ ص ٤٥٢ ح ٢١١٩٦)، وفي «سُنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ١٣١ ح
 ٣٢٥٣)، وفي «المَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٤٢ ح ٩٤٨)، وفي «الاعْتِقَادِ»
 (ص ٢٦٢)، وفي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ» (ج ١٥ ص ٢٣٤ ح ١٩٧٧١)، والقُصَاعِي فِي
 «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (ج ١ ص ٢٣١ ح ٣٥٩)، وابنُ غِيْلَانَ فِي «الغِيْلَانِيَّاتِ» (ص ٧٢٥ ح
 ٩٩٩)، و(ص ٧٢٦ ح ١٠٠٠)، والمُخَلَّصُ فِي «المُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٩٤ ح
 ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩)، واللَّكَايِي فِي «الاعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٣٤ ح ١٩٠ و ١٩١)،
 وابنُ عَسَاكِرَ فِي «المُعْجَمِ» (ج ٢ ص ١١٤٧ ح ١٤٩٥)، وفي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٧ ص
 ٢٩٩)، و(ج ٢٧ ص ٣٠٠)، وفي «الأَرْبَعِينَ» (ص ٦٨ ح ٢٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ فِي
 «الحَلِيَّةِ» (ج ٣ ص ١٧٣)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٨ ح ٥٢)، و(ج ١
 ص ٢٨ ح ٥٣)، والطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٤٣ ح ١٥٢٥)، وَأَبُو الحُسَيْنِ
 البُوشَنجِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٨٢ ح ٣٤)، وَأَبُو العَبَّاسِ الأَصَمُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٢٣٧ ح
 ٨٣)، والدَّيْلَمِيُّ فِي «الفِرْدَوْسِ» (ج ٣ ص ٥٧٩)، والمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الكَمَالِ»
 (ج ١٨ ص ٣٦٩)، و(ج ١٨ ص ٤٦٥)، وإِسْحَاقُ بنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص
 ٤١٩ ح ٩٧٩)، والدَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ شَيْوْخِهِ» (ج ٢ ص ٩٧)، وَلُوَيْنٌ فِي «جُزْئِهِ»
 (ص ٨٣ ح ٧١)، وابنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، و(ج ٢ ص ٣٩٧)،
 و(ج ٣ ص ٣٩٨)، والهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الكَلَامِ» (ج ١ ص ٢١ ح ١٧)، وابنُ الجَوَزِيِّ فِي
 «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ج ١ ص ١٣)، وفي «جَامِعِ المَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٥٥ ح ٧٢٥٠)، وفي

«الْحَدَائِقِ» (ج ١ ص ٥٤٤)، والبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢١١ ح ١٠٣)، وَفِي «الْأَنْوَارِ» (ص ٧٧٠ ح ١٢٣٢)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ١٧٠ ح ٦٤٠٧)، وَ(ج ٤ ص ١٧٠ ح ٦٤٠٨)، وَ(ج ٤ ص ١٧١ ح ٦٤٠٩)، وَ(ج ٤ ص ١٧١ ح ٦٤١٠)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٠٩ ح ١٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ» (ج ١ ص ٨٧)، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٦٦ ح ١١٢٨)، وَ(ج ١ ص ٤٦٦ ح ١١٢٩)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٦١٥)، وَالْعَلَائِيُّ فِي «إِثَارَةِ الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٤٩٤ ح ٢٠٤)، وَعَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَسَدٍ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٤٢٨ ح ٤٧٠)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٤٠٢) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

الْوَقْفَةُ الرَّابِعَةُ: بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَهُمْ مُجْتَهِدُونَ وَلَهُمْ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ.

فَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ه يَقُولُ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ^(١) ثُمَّ أَصَابَ^(٢) فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧١٦).

(١) حَكَمَ؛ أَي: أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ.

(٢) فَاجْتَهَدَ؛ أَي: بَدَلَ جُهْدَهُ لَتَعْرِفَ الْحَقَّ.

(٣) (أَصَابَ)؛ أَي: وَافَقَ وَاقَعَ الْأَمْرَ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩١): (بَلْ يَضِلُّ
عَنْ الْحَقِّ مَنْ قَصَدَ الْحَقَّ، وَقَدْ اجْتَهَدَ فِي طَلْبِهِ فَعَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُعَاقَبُ وَقَدْ يَفْعَلُ
بَعْضَ مَا أَمَرَ بِهِ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَخَطْوُهُ الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ
مَغْفُورٌ لَهُ.

وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلْفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بَدْعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا
أَنَّهُ بَدْعَةٌ إِمَّا لِأَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهِمُوا مِنْهَا مَا لَمْ يَرِدْ
مِنْهَا وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نُصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ.

وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: قَالَ تَعَالَى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: قَدْ فَعَلْتَ^(١). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٨):
(وَالشَّرْعُ مِيزَانٌ يُوزَنُ بِهِ الرَّجَالُ، وَالْأَقْوَالُ، وَالْأَعْمَالُ وَالْمَعَارِفُ، وَالْأَحْوَالُ، فَمَنْ
رَجَحَهُ مِيزَانُ الشَّرْعِ فَهُوَ أَرْجَحُ، وَلَا إِثْمَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُخْطِئِينَ إِذَا قَامَ بِمَا أَوْجَبَ
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاجْتِهَادِ، وَفِي تَعْرِفِ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

فَمَنْ أَصَابَ الْحَقَّ مِنْهُمْ أَجْرٌ أَجْرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَالثَّانِي: عَلَى
صَوَابِهِ، وَمَنْ أَخْطَأَ بَعْدَ بَدَلِ الْجُهْدِ عُنْفِي عَنْ خَطِيئِهِ، وَأَجَرَ عَلَى قَصْدِهِ عَلَى الصَّوَابِ
فِي مُقَدِّمَاتِ اجْتِهَادِهِ). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ زَلَاتِ الْعُلَمَاءِ، وَالتَّعَصُّبُ إِلَيْهَا بَلْ إِذَا اخْتَلَفَ فِي شَيْءٍ
يَجِبُ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.
فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: (يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ ثَلَاثُ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ
بِالْقُرْآنِ، وَأَيْمَةٌ مُضَلُّونَ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ١ ص ٨٨ ح ٧٧).
وإسناده صحيح.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرِيَا كَرِيمُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ عِنْدُ نُزُولِ المَطَرِ

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (وَتَحْتَ المَطَرِ) يَعْنِي: أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: (وَوَقْتُ المَطَرِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٩٢ ح ٢٥٤٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ الكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٦٠)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٢ ص ١٣٧ ح ١٠٤٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرِكِ» (ج ٢ ص ٩١ ح ٢٥٥٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٦٠ ح ٥٧٥٦)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٦٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الجِهَادِ» (ج ١ ص ١٦٨ ح ١٩)، وَالمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الكَمَالِ» (ج ٩ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ حَدَّثَنِي رُزَيْقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

(١) وَفِي بَعْضِ المَصَادِرِ: «رِزْقٌ».

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رضي الله عنه فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٢٥١): (رُزَيْقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَدَنِيِّ، وَيُقَالُ: رِزْقٌ، بِكسْرِ أَوَّلِهِ وَشُكُونِ الرَّايِ: مَجْهُولٌ مِنَ الثَّامِنَةِ). اهـ

الأولى: موسى بن يعقوب الزمعي، وهو ضعيف الحديث.

قال عنه ابن حجر: (سيء الحفظ)، وقال علي بن المديني: (ضعيف الحديث،

منكر الحديث)، وقال النسائي: (ليس بالقوي).^(١)

الثانية: رزيق بن سعيد بن عبد الرحمن المدني، وهو مجهول.^(٢)

قلت: وزيادة «الدعاء عند المطر»؛ تفرد بها رزيق بن سعيد بن عبد الرحمن

المدني، وهو مجهول؛ فالزيادة منكرة.

قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (ج ١ ص ٣٦٩): (وزريق الذي أتى بالزيادة: -

وتحت المطر)؛ مجهول لا يعرف له راو إلا موسى، ولا رواية إلا هذا

الحديث). اهـ.

قلت: فهذه الزيادة: (وتحت المطر)؛ منكرة لا تثبت.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٣٩٢ ح ٢٥٤٠)، والدارمي في «المسنَد»

(ص ١٥١ ح ١٢٣٢)، والرويانبي في «مسنده» (ج ٢ ص ١٣٧ ح ١٠٤٦)، وابن خزيمة

في «صحيحه» (ج ١ ص ٢٤٩ ح ٤١٩)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (ج ١ ص ٤١٠)،

و(ج ٣ ص ٣٦٠)، وفي «الدعوات الكبير» (ج ١ ص ١١١ ح ٥٢)، والحاكم في

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٩ ص ١٧١)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٠ ص ٣٧٨)،

و«تقريب التهذيب» له (ص ٧٩٠)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ١٥١)، و«الضعفاء

والمتروكين» للنسائي (ص ٩٥)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٣١٦)، و«المغني في الضعفاء» له (ج ٢

ص ٣٤٠)، و«ديوان الضعفاء» له أيضاً (ص ٤٠٤)، و«الكمال» لابن عدي (ج ٨ ص ٥٦).

(٢) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٢٥١).

«المُسْتَدْرَكُ» (ج ١ ص ١٨٨ ح ٧١٨)، و(ج ٢ ص ٩١ ح ٢٥٥٧)، والطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٥٩ ح ٥٧٥٦)، وابنُ جَارُودٍ فِي «المُنْتَقَى» (ص ٤٤٩ ح ١٠٨٢)، وابنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٦٩)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الجِهَادِ» (ج ١ ص ١٦٤ ح ١٨)، والمَزِينِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (ج ٩ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَن سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرِيَمٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ثِنْتَانِ لَا تُرَدَّانِ، أَوْ قَلَمَا تُرَدَّانِ: الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ، وَعِنْدَ البَاسِ حِينَ يُلْحَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا). مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ المَطَرِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الحَدِيثِ؛

كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ الحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ.

وَذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ المَهْرَةِ» (ج ٦ ص ٩٩).

فَالِإِسْنَادُ الأَوَّلُ: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي رُزَيْقُ بْنُ سَعِيدٍ، عَن أَبِي

حَازِمٍ، عَن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه.

وَفِي الإِسْنَادِ الثَّانِي: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ، عَن أَبِي حَازِمٍ عَن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

رضي الله عنه.

قُلْتُ: وَهَذَا الإِخْتِلَافُ يُوجِبُ ضَعْفُ الحَدِيثِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الإِخْتِلَافَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (ج ٤ ص ١٩٣).

وَتَابَعَ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ عَلَيْهِ:

(١) عَبْدُ الحَمِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٨١ ح ٥٨٤٧)، وَفِي «الدُّعَاءِ» (ص ١٦٧ ح ٤٨٩)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ج ١ ص ٢٣٥)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٧٠)، وَلُؤَيْنٌ فِي «جُرْئِهِ» (ص ٩٦ ح ٧٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «مُعْجَمِهِ» (ج ١ ص ٣٠١ ح ٣٥٧)، وَعَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَسَدٍ الْحَنْفِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ» (ص ٢٠٣ ح ١٣٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ٤ ص ١٤٣ ح ٩١٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَاعَتَانِ تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيُسْتَجَابُ فِيهِمَا الدُّعَاءُ عِنْدَ الْأَذَانِ بِالصَّلَاةِ وَعِنْدَ الصَّنْفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَطَرِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ أَبِي عُمَرَ الْخَزَاعِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِثِقَّةً)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ النَّسَائِيِّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (غَيْرُ ثِقَّةً)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (لَيْسَ بِقَوِيٍّ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (ضَعْفُوهُ جِدًّا)، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (عَبْدُ الْحَمِيدِ وَأَخُوهُ فُلَيْحُ ضَعِيفَانِ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ، وَيَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِيهَا رَوَى بَطْلَ الْاِحْتِجَاجِ بِمَا حَدَّثَ صَحِيحًا لِعَلْبَةِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى رِوَايَتِهِ).^(١)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٤٣٤)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ١١٦)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤٤٥)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٨٦)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٧٢)، و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٤٦)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي

(٢) ذِيَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

أَخْرَجَهُ الدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٧١٠ ح ١٢٤٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْهَرَوِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا ذِيَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَدِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَاعَتَانِ يُتَقَبَّلُ فِيهِمَا الدُّعَاءُ: حُضُورُ النَّدَاءِ بِالصَّلَاةِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَطْرِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ الْهَرَوِيُّ، لَمْ أَقِفْ لَتَرْجَمَةٍ لَهُ، وَلَيْسَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ الْفَرَوِيِّ، فَإِنَّهُ لَمْ أَجِدْهُ ضَمَّنَ شُيُوخَ الْفَرَوِيِّ هَذَا ذِيَابَ، وَلَا مِنْ طُلَابِهِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

الثانية: ذِيَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٤١٨)، وَضَبَطَهُ بِ«ذَبَابٍ»؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَكَذَلِكَ ضَبَطَهُ الْأَزْدِيُّ فِي «ذِكْرِ اسْمِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مِمَّنْ لَا أَخَ لَهُ يُوَافِقُ اسْمَهُ»

(ص ١١٦) بِ«ذَبَابٍ».

حاتِمٍ (ج ٦ ص ١٧)، و«مِيزَانَ الْأَعْتَدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٠)، و«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٥٢٧)، و«دِيوان الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢٣٧)، و«الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٧ ص ٥)، و«سُؤَالَاتِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (ص ٤٨)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانٍ (ج ٢ ص ١٢٤).

وَضَبَطَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «المُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ج ٢ ص ٩٧٢)؛ بـ «دَبَابٍ»^(١).

وَقَالَ البَيْهَقِيُّ رحمته فِي «سُنَنِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٠): (رَفَعَهُ الزَّمْعِيُّ، وَوَقَفَهُ

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الإِمَامُ). اهـ

قُلْتُ: وَاخْتَلَفَ عَلَى أَبِي حَازِمٍ فِيهِ:

* فَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، وَعَبْدُ الحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَذِيَابُ بْنُ

مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رحمته بِهِ؛ مَرْفُوعاً وَذَكَرُوهُ بِالْفَظِّ عِنْدَهُمْ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٩٢ ح ٢٥٤٠)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ»

(ص ١٥١ ح ١٢٣٢)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٢ ص ١٣٧ ح ١٠٤٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ

فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٤٩ ح ٤١٩)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٠)،

و(ج ٣ ص ٣٦٠)، وَفِي «الدَّعَوَاتِ الكَبِيرِ» (ج ١ ص ١١١ ح ٥٢)، وَالحَاكِمُ فِي

«المُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٨٨ ح ٧١٨)، وَ(ج ٢ ص ٩١ ح ٢٥٥٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي

«المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٥٩ ح ٥٧٥٦)، وَ(ج ٥ ص ١٤٨١ ح ٥٨٤٧)، وَفِي

«الدَّعَاءِ» (ص ١٦٧ ح ٤٨٩)، وَابْنُ جَارُودٍ فِي «المُنْتَقَى» (ص ٤٤٩ ح ١٠٨٢)، وَابْنُ

حَجَرَ فِي «نَتَائِجِ الأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٦٩)، وَ(ج ١ ص ٣٧٠)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي

«الجِهَادِ» (ج ١ ص ١٦٤ ح ١٨)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الأَمَالِي» (ج ١ ص ٢٣٥)، وَلُؤَيْنٌ فِي

(١) انظر: «تَوْضِيحُ المُشْتَبِهِ» لابنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمِشْقِيِّ (ج ٤ ص ١٥)، وَ«تَكْمِلَةُ الإِكْمَالِ» لابنِ نُقْطَةَ (ج ٢

ص ٦٣٨)، وَ«المُشْتَبِهَ فِي الرَّجَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«تَصْحِيفَاتُ المُحَدِّثِينَ» لِلعَسْكَرِيِّ (ج ٢

ص ٦٦٦)، وَ«المُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» لِلأَزْدِيِّ (ق/٥٥/٦).

«جُزْئِهِ» (ص ٩٦ ح ٧٣)، وابنُ عَسَاكِرٍ فِي «مُعْجَمِهِ» (ج ١ ص ٣٠١ ح ٣٥٧)، وَعَبْدُ الخَالِقِ بِنُ أَسَدِ الحَنْفِيِّ فِي «مُعْجَمِهِ» (ص ٢٠٣ ح ١٣٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيِّ فِي «طَبَقَاتِ المُحَدِّثِينَ» (ج ٤ ص ١٤٣ ح ٩١٠)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (ج ٩ ص ١٨٤)، وَالدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٧١٠ ح ١٢٤٥).

** وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي رَفْعِهِ وَوَفَّقِهِ:

& فَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى وَمَطْرَفٌ، وَابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: (سَاعَتَانِ تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَقَلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ: حَضْرَةُ النَّدَاءِ بِالصَّلَاةِ وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ). مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ المَطْرِ.

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ» (ص ٢٣٧ ح ٦٦١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِه الكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١١)، وَمَالِكٌ فِي «المُوطَأِ» (ج ١ ص ٧٠ - رِوَايَةُ يَحْيَى)، وَج ١ ص ٧٤ ح ١٨٥ - رِوَايَةُ أَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَ(ص ١٣٤ ح ١٠١ - رِوَايَةُ القَعْنَبِيِّ)، وَ(ص ١٠٠ - رِوَايَةُ الحَدَّثَانِيِّ)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣١ ح ٢٩٧٣٠)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٩٥ ح ١٩١٠)، وَابْنُ المُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٣٥ ح ١١٩٢)، وَأَبُو طَاهِرِ المُخَلَّصُ فِي «المُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٣٤٥ ح ٢٦٧٧).

قلت: هَكَذَا هُوَ مَوْقُوفٌ، وَهُوَ الرَّاجِحُ مَوْقُوفًا؛ لِرَوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ رُوَاةِ الْمُوْطَأِ، وَهُمْ جَمْعٌ مِنَ الثَّقَاتِ.

&& وَرَوَاهُ أَبُو الْمُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدِ الرَّعِينِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سَاعَتَانِ تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ: عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ). وَفِي رَوَايَةٍ: (وَعِنْدَ الرَّحْفِ لِلْقِتَالِ). مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَطَرِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٥٤٢ ح ١٧٢٠)، وَ(ص ٥٥٣ ح ١٧٦٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٦٤ ح ٥٧٧٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢١ ص ١٣٨)، وَ(ج ٢١ ص ١٣٩)، وَ(ج ٢١ ص ١٤٠)، وَفِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٣٩٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٧٠)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» (ج ١ ص ٣٧٠ - نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ)، وَأَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٤٥ ح ٢٦٧٨)، وَ(ج ٣ ص ٣٤٦ ح ٢٦٧٩)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «الرَّابِعِ مِنْ حَدِيثِهِ» (ص ٢٨١ ح ٦٦)، وَأَبُو الْفَرَجِ الْمُقْرِيءُ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ» (ص ٧٥ ح ٣٢)، وَشَمْسُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «فَضْلِ الْجِهَادِ» (١٤)، وَقَاضِي الْمَارِسْتَانَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٣ ص ١١١٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (ج ٨ ص ١١٩)، وَالخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفَقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٣٦١ ح ١٧٦).

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٦ ص ٣٤٣)؛ عَنِ الرَّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ فِي الْمُوْطَأِ.

قُلْتُ: وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْأَصْحَحُ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ الْوَاسِطِيُّ أَبُو الْمُنْدَرِ، ثِقَةٌ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩١)، وَأَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيِّ أَبُو مَسْعُودِ الْحَمِيرِيِّ، يُخْطِئُ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيُحَدِّثُ بِالْأَبَاطِيلِ^(١)، وَقَدْ خَالَفُوا مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُمْ؛ فَالرَّوَايَةُ الْمَرْفُوعَةُ شَاذَةٌ، وَالرَّاجِحُ الْوَقْفُ.

فَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَمَعْنُ بْنُ عَيْسَى، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَيَحْيَى اللَّيْثِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَيْسَى، وَمُطَرِّفٌ، وَابْنُ وَهْبٍ؛ رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ مَوْقُوفًا، وَهُمْ أَثْبَتُ مِمَّنْ رَوَاهُ مَرْفُوعًا، خُصُوصًا وَفِيهِمْ مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَّتْ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْهُ: هُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ مَالِكٍ.^(٢)

قُلْتُ: وَمِمَّا تَقَدَّمَ يَبِينُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عُمَرَ الْوَاسِطِيَّ؛ قَدْ تَفَرَّدَ مِنْ بَيْنِ ثِقَاتِ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِرَوَايَتِهِ مَرْفُوعًا، فَالْوَقْفُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ هُوَ الرَّاجِحُ. قُلْتُ: وَخَالَفَهُمْ؛ أَبُو مَطَرٍ فِي مَتْنِهِ أَيْضًا بِذِكْرِ زِيَادَةَ: (وَعِنْدَ نَزْوِلِ الْقَطْرِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَطَرٍ وَاسْمُهُ مَنِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٩٨)، و«المعني في الضعفاء» للذهبي (ج ١ ص ٢٦٢).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٩٦٣).

ﷺ: (تَحَرَّوْا الدُّعَاءَ فِي الْفِيَا فِي وَثَلَاثَةِ لَا يَرُدُّ دُعَاؤُهُمْ: عِنْدَ النَّدَاءِ، وَعِنْدَ الصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْقَطْرِ). فَزَادَ فِيهِ عِنْدَ نَزُولِ الْقَطْرِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ مَنِيعٍ، وَقَدْ أَشَارَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْغَرَائِبِ» إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قُلْتُ: وَزِيَادَةُ «وَعِنْدَ نَزُولِ الْقَطْرِ»؛ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ، فَقَدْ خَالَفَ جَمِيعَ مَنْ رَوَاهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢١ ص ١٣٨): (هَكَذَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي «الْمَوْطَأِ» عِنْدَ جَمَاعَةِ الرُّوَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٧٠): (وَقَدْ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» مَوْقُوفًا، وَاتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ رُوَاةُ الْمَوْطَأِ). اهـ

وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَمَكْحُولَ مَرَسَلًا، وَابْنَ سَابِطٍ مَقْطُوعًا.

(١) أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: عِنْدَ التِّقَاءِ الصُّفُوفِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْغَيْثِ، وَعِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ).

حديث منكر

(١) انظر: «لِسَانُ الْمُبْرَزَانِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ١٧٥).

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٦٠)، وَفِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٣٧ ح ٦٦٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٥ ص ١٨٧ ح ٧٢٤٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٢٠١٦ ح ٧٧١٣)، وَ(ج ٦ ص ٢٠١٨ ح ٧٧١٩)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٨٣)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» (ج ١ ص ٢٢٤)، وَأَبُو الْفَرَجِ الْمُقْرِي فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ» (ص ٣٥ ح ٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عُفَيْرٌ بْنُ مَعْدَانَ، ثنا سُلَيْمٌ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ مِنْ أَجْلِ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، أَبِي عَائِدِ الْحِمَصِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَلَهُ مَنَاقِبٌ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: (عُفَيْرٌ بْنُ مَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)، وَقَالَ أَحْمَدُ: (ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ يُكْثِرُ الرَّوَايَةَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِالْمَنَاقِبِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ لَا يُشْتَغَلُ بِرِوَايَتِهِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (ضَعْفُوهُ)، وَقَالَ أَيُّضًا: (مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَعَامَّةُ رِوَايَاتِهِ غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ مِمَّنْ يَرُوي الْمَنَاقِبَ عَنْ قَوْمِ مَشَاهِيرٍ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِأَخْبَارِهِ).^(١)

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيِّ (ج ٢٠ ص ١٧٦)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٤٢)، وَ«نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٨٤)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ١٨٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرِ»

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٨٣): هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.
وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٥٥)؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ،
وَفِيهِ عَفِيرُ بْنُ مَعْدَانَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيَّ ضَعْفِهِ). اهـ

وَبِهِ أَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٦٠).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسِلَةِ الضَّعِيفَةِ» (ج ٧
ص ٤١٩)؛ عَنِ الْحَدِيثِ: «ضَعِيفٌ جِدًّا».

(٢) وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ الْخَمْسُ لِقِرَاءَةِ
الْقُرْآنِ، وَلِلْقَاءِ الرَّحْمَنِ، وَلِنُزُولِ الْقَطْرِ، وَلِدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَلِلْأَذَانِ).

حَدِيثٌ مَنْكُرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٧٩ ح ٣٧٩)، وَفِي «الْمُعْجَمِ
الصَّغِيرِ» (ص ٣٤٤ ح ٤٧١)، وَفِي «الدُّعَاءِ» (ص ١٦٧ ح ٤٩٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَتَائِجِ
الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٨٤) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

لِلْعَقْلِيِّ (ج ٣ ص ٤٣٠)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٤٩)، وَ«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣
ص ٩١)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٦١٨)، وَ«دِيْوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢٧٧)، وَ«الْكَامِلُ» لابْنِ
عَدِيِّ (ج ٧ ص ٩٧)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لابْنِ جَبَانَ (ج ١ ص ١٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْأَسَدِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ

الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ مَعَ إِمَامَتِهِ فِي الْقِرَاءَةِ^(١))، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (كَذَّابٌ)، وَقَالَ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (تَرَكُوهُ)، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ: (مَتْرُوكُ، يَضَعُ الْحَدِيثَ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ يُقَلِّبُ الْأَسَانِيدَ، وَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (مَتْرُوكٌ لَا يُصَدَّقُ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (عَامَّةُ أَحَادِيثِهِ غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ).^(٢)

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٧٩): (لَمْ يَرَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، إِلَّا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ).^(٣)

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ٣٢٨): (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ

فِي «الْأَوْسَطِ»، وَ«الصَّغِيرِ»، وَفِيهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ ضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ،

(١) فَائِدَةٌ:

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَذْكِرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ٣ ص ١٠٣١): (فَكَمَ مِنْ إِمَامٍ فِي فَنِّ مُقَصِّرٍ عَنْ غَيْرِهِ، كَسَيَّبِيهِ مَثَلًا إِمَامٌ فِي النَّحْوِ وَلَا يَدْرِي مَا الْحَدِيثُ، وَوَكَيْعٌ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ، وَكَأَبِي نَوَاسٍ رَأْسٌ فِي الشَّعْرِ عَرَبِيٌّ مِنْ غَيْرِهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ لَا يَدْرِي مَا الطَّبَّ قَطُّ، وَكُمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَأْسٌ فِي الْفِقْهِ وَلَا يَدْرِي مَا الْقِرَاءَاتِ، وَكَحَفْصِ إِمَامٌ فِي الْقِرَاءَةِ تَأَلَّفَ فِي الْحَدِيثِ). اهـ

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لابن حَجَرٍ (ص ١٩٣)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الْجَوَازِيِّ (ج ١ ص ٢٢١)،

وَ«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥١٠)، وَ«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لابن أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٨٦).

(٣) وانظر: «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» لَهُ (ص ٣٤٤).

وَمُسْلِمٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَوَقَّعَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:
الْأَزْدِيُّ مَكَانَ الْأَسَدِيِّ). اهـ

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٧١): (تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ،
وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٨٤): (وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ
حَفْصِ). اهـ

وَضَعَّفَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» (ص ٣٦٢)؛ بِرَقْمِ: (٢٤٦٤).
٣) وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ثَلَاثُ سَاعَاتٍ لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ مَا
دَعَا فِيهِنَّ إِلَّا اسْتُجِيبَ لَهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ قَطِيعَةً رَحِمٍ أَوْ مَائِثًا) قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، آيَةُ سَاعَةٍ قَالَ: (حِينَ يُؤَدُّنُ الْمُؤَدَّنُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى يَسْكُتَ، وَحِينَ يَلْتَقِي الصَّفَّانِ
حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا، وَحِينَ يَنْزِلُ الْمَطَرُ حَتَّى يَسْكُنَ) قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ حِينَ أَسْمَعُ الْمُؤَدَّنَ عَلَّمَنِي مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَدَ. قَالَ: (تَقُولِينَ كُلَّمَا كَبَّرَ
اللَّهُ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَكَفَى مَنْ لَمْ
يَشْهَدْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيَّ وَسَلَّمِي ثُمَّ اذْكُرِي حَاجَتِكَ). قَالَتْ: يَا عَمْرُو، إِنَّ دَعْوَةَ الْمُؤْمِنِ لَا
تَذْهَبُ عَنْ ثَلَاثٍ، مَا لَمْ يَسْأَلْ قَطِيعَةً رَحِمٍ أَوْ مَائِثًا، إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ لَهُ فِئْطَى، وَإِمَّا أَنْ
يُكْفَرَ عَنْهُ وَإِمَّا أَنْ يُدْخَرَ لَهُ.

حديث موضوع

أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ٣٢٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَرَكَةَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ السَّمْطِ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مَوْضُوعٌ فِيهِ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَيْلِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ)، وَقَالَ السَّعْدِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: (هُوَ كَذَّابٌ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (اضْرَبُوا عَلِيَّ حَدِيثَهُ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجُنَيْدِ، وَالِدَارَقُطْنِيُّ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (مَتْرُوكٌ مُتَّهَمٌ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يُرْوَى الْمَوْضُوعَاتُ عَنِ الْأَثْبَاتِ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (كَانَ ضَعِيفًا، لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (تَرَكُوهُ).^(١)

(٤) وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا.

(١) انظر: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٢٧)، و«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» للنسائي (ص ٢٩)، و«الضُّعَفَاءُ الصَّغِيرُ» للبخاري (ص ٤٣)، و«الضُّعَفَاءُ الْكَبِيرُ» للعقيلي (ج ١ ص ٢٥٦)، و«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ» للذهبي (ج ١ ص ٢٧١)، و«مِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ» لَهُ (ج ١ ص ٥٢٥)، و«سُؤَالَاتُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (ص ٥٢)، و«سُؤَالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ» (ص ١٥٦)، و«سُؤَالَاتُ مَسْعُودِ بْنِ عَلِيٍّ السَّجَرِيِّ» (ص ٥٦)، و«الْجَرِّحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ١٣٤)، و«الْكَامِلُ» لابن عدي (ج ٢ ص ٤٧٨)، و«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» للجوزجاني (ص ٢٥٩)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لابن حبان (ج ١ ص ٣٠١).

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ عِنْدَ زَحْفِ الصُّفُوفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعِنْدَ نُزُولِ الْغَيْثِ، وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَأَعْتَمُوا الدُّعَاءَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٩١ ح ٤٢٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ السَّمْعَانِيُّ، نَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّيَّانِيُّ، نَا حُمَيْدُ بْنُ زَنْجُوِيهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يَقُولُ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ أَيْضًا؛ فِيهِ طَلْحَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْحَضْرَمِيِّ الْمَكِّيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ أَحْمَدُ: (لَا شَيْءَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِشَيْءٍ ضَعِيفٌ) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجُنَيْدِ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (هُوَ لَيْنٌ عِنْدَهُمْ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَالِدَارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (مَكِّي لَيْسَ بِالْقَوِي لَيْنُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ مِمَّنْ يَرُوي عَنْ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، لَا يُحِلُّ كِتَابَةَ حَدِيثِهِ، وَلَا الرَّوَايَةَ عَنْهُ، إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ).^(١)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٣ ص ٤٢٧)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٣)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٦٥)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٦٥)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٦٠)، و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٤)، و«الضُّعْفَاءُ الصَّغِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٦١)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لَهُ (ج ٤ ص ٣٥٠)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٤٥١)،

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٩٢): (وَيُرَوَى مَعْنَاهُ فِي

أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

قُلْتُ: وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٥) وَأَمَّا حَدِيثُ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا:

فَعَنْ مَكْحُولٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (اطْلُبُوا اسْتِجَابَةَ الدُّعَاءِ عِنْدَ التَّقَاءِ

الْجُبُوشِ، وَإِقَامَةَ الصَّلَاةِ، وَنُزُولِ الْغَيْثِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ص ١٩١ ح ٥١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ»

(ج ٥ ص ١٨٦ ح ٧٢٣٦) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَتَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ

الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مَكْحُولٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاوَاهِ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: شَيْخُ الشَّافِعِيِّ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ، وَهُوَ

مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

=
و«مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣١١)، و«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٤٥٢)، و«دِيْوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ

أَيْضًا (ص ٢٠١)، و«بَحْرُ الدَّمِّ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٧٩)، و«الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ١٧١)،

و«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانٍ (ج ١ ص ٤٨٩).

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ أَحْمَدُ: (كَانَ يَرْوِي أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الدِّينِ، رَافِضِيٌّ، قَدَرِيٌّ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (كَذَّابٌ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).^(١)

قُلْتُ: وَكَمَا يُعْرَفُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِذَا قَالَ: «أَخْبِرْنِي مِنْ لَأَ أَتَهُمْ»؛ فَإِنَّهُ يُرِيدُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى.

الثَّانِيَةُ: الإِرْسَالُ، فَإِنَّ مَكْحُولًا الشَّامِيَّ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٧٧٤): (ثِقَةٌ، فَحِيهٌ، كَثِيرُ الإِرْسَالِ، مَشْهُورٌ، مِنْ الخَامِسَةِ).

قُلْتُ: وَالطَّبَقَةُ الخَامِسَةُ هِيَ الطَّبَقَةُ الَّتِي تَلِي الطَّبَقَةَ الصُّغْرَى مِنَ التَّابِعِينَ، وَكَمْ يَثْبُتُ لِبَعْضِهِمْ سَمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٣٦).

وَأَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٤٥٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مَكْحُولٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ يُؤَكِّدُ أَنَّ شَيْخَ الشَّافِعِيِّ: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى المُتَقَدِّمِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الكَمَالِ» لِلرَّيِّ (ج ٢ ص ١٨٤)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٥٨)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٦٦)، و«الضُّعْفَاءُ وَالمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٥١)، و«الضُّعْفَاءُ الكَبِيرُ» لِلعَقِيلِيِّ (ج ١ ص ٦٢)، و«مِيزَانَ العِنْدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٩٢)، و«المَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ١٠٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٣٨٢): (وَهُوَ مُرْسَلٌ أَوْ

مُعْضَلٌ؛ لِأَنَّ جَلَّ رِوَايَةَ مَكْحُولٍ عَنِ التَّابِعِينَ). اهـ

وَاخْتَلَفَ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ:

^٨ فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ بِهِ

مُرْسَلًا.

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ص ١٩١ ح ٥١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ»

(ج ٥ ص ١٨٦ ح ٧٢٣٦)، وَيَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٤٥٥).

^{٨٨} وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ،

عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّ الدُّعَاءَ كَانَ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ نَزُولِ الْقَطْرِ،

وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالْتِقَاءِ الصَّفِّينِ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٥٧ ح ١٩٧٤٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ الْأَمْوِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ،

وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ص ٤٨٧)، وَ«تَهْذِيبِ

الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٨ ص ١٧٣).

الثانية: مَكْحُولٌ أَرْسَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ إِلَّا مِنْ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، وَلَمْ يُصْرِّحْ بِاسْمِ الصَّحَابِيِّ.

(١) وانظر: «المَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٦٥ و ١٦٦).

قُلْتُ: وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

(٦) وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ سَابِطٍ مَقْطُوعًا.

فَعَنْ ابْنِ سَابِطٍ، قَالَ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لِخَمْسٍ: لِنُزُولِ الْغَيْثِ، وَقِرَاءَةِ

الْقُرْآنِ، وَلُقْيِ الرَّحْفِ، وَالنِّدَاءِ بِالصَّلَاةِ، وَالِدُّعَاءِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الصَّلَاةِ» (ص ١٥٤ ح ١٨٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنْ لَيْثٍ،

عَنْ ابْنِ سَابِطٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ بْنِ زُنَيْمِ الْقُرَشِيِّ، وَهُوَ

ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيدِ» (ص ٦٤٩): (اخْتَلَطَ جِدًّا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ

حَدِيثُهُ فَتَرَكَ). اهـ



فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	حرقٌ وبركانٌ في قمع «الْمُنْتَصِبَةِ» أمثال «العُصَيْمِيِّ»	٢
(٢)	عَصْفٌ، وَخَسْفٌ: المَدْعُو: «صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُصَيْمِيِّ» لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ	٣
(٣)	جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ فِي أَنَّ مَنْ أَفْتَى بِحُكْمٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَيُبَيِّنَ صَحَّتَهُ، وَيُثَبِّتَ ذَلِكَ	٥
(٤)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ أَحَدٍ بِلَا بُرْهَانٍ	٦
(٥)	العِبْرَةُ بِالِدَّلِيلِ وَمَا لَا يُؤَافِقُ الدَّلِيلَ لَا نَعْمَلُ بِهِ وَإِنْ قَالَ بِهِ أَهْلُ الْأَعْتِبَارِ وَلَا يُفِيدُ فِعْلًا: «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» فِي اعْتِمَادِهِ عَلَى آرَاءِ الرَّجَالِ فِي الْأَحْكَامِ	٧
(٦)	ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ ظَنُّ مَرْجُوحٌ، وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً لَا فَرْقَ بَيْنَهَا إِذْ الْكُلُّ شَرْعٌ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُغْنِي عَنِ الضَّعِيفَةِ	١٠
(٧)	المُقَدِّمَةُ	٣١

- (٨) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى قَوْلِ الْمُخَالَفِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ..... ٣٣
- (٩) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ.. ٤٣